«آي ليجاسي» تطلق أول برنامج للتوعية الاقتصادية

نظم قطاع السيدات في «مجموعة آي ليجاسي» لقاء تعريفيا واقتصاديا مع مجموعة من الاستشاريات والأكاديميات في المجتمع، بالمقهى الإنجليزي في فندق شيراتون الكويت، وذلك ضمن خطة التوعية الاقتصادية التي تسعى إليها المجموعة من خلال تبادل الأفكار وإيجاد الحلول حول كيفية توظيف الأموال وإدارتها واقتناص الفرص المناسبة لتحقيق عوائد مجزية وفق أسس إسلامية آمنة.

وفي هذا السياق، قالت مدير الاستثمار لقطاع السيدات بمجموعة آي ليجاسي هيا السهلي: «ان جل ما نصبو إليه هو الأخذ بيد كل سيدة تبحث عن فرص استثمارية آمنة لتشغيل أموالها من خلال توفير استثمارات ومحافظ مالية وعقارية تعود عليها بالمنفعة».

هيا السهلي تتوسط نخبة من سيدات الاعمال

وأشارت السهلي الى أن «مجموعة آي ليجاسي» تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مشيرة إلى أن المجموعة متخصصة في مجال تطوير الأوقاف، مما يجعل نسبة المخاطرة ضئيلة بل تكاد تكون معدومة في ظل الوضع الاقتصادي الراهن.

وأضافت قائلة: «إن ثروات السيدات الخليجيات طائلة ولكنها للأسف خاملة وغير مستغلة ولا يتم استثمارها بالطريقة السليمة، مما جعلها أكثر ميلا للاستثمارات المستقرة ذات العوائد الثابتة حتى ولو كانت هذه العوائد ضئيلة وغير مجزية، ومن هذا المنطلق أخذنا على عاتقنا مسألة توجيه السيدات والحرص على تنامي الوعي المالي والاقتصادي للمرأة الخليجية من خلال التواصل المباشر مع سيدات المجتمع وإقامة لقاءات اقتصادية توعوية متتالية مصحوبة بحلول استثمارية تقدمها المجموعة لهذه الشريحة».

«الوطني»: احتمالات بتفاقم حرب العملات

قال بنك الكويت الوطني في تقريره الاقتصادي حول الأداء الأسبوعي الأسواق العالمية ان عام 2013 يحمل بعض المؤشرات التي ربما تحذر من تفاقم «حرب عملات»، مبينا ان العام الحالي بدأ والين الياباني لا يغيب عن أنظار المستثمرين خاصة مع التزام الحكومة اليابانية بخفض سعره، لافتا الى ان القادة الأوروبيين متخوفون من وضع الين ومن تأثيراته السلبية المحتملة على الصادرات الأوروبية. ما في الولايات المتحدة الأميركية، فقد استمرت عملية التعافي الاقتصادي مع تراجع عدد مطالبات تعويضات البطالة في البلاد إلى أدنى حد لها منذ 5 سنوات، وسجلت أسواق الأسهم اكبر ارتفاع في الأسعار تشهده ما بعد الأزمة المالية العالمية بسبب موافقة البرلمان الأميركي على تأجيل مسألة تحديد سقف الدين العام لثلاثة شهور إضافية حتى 19 مايو المقبل، كما ساهم الرئيس الأميركي اوباما في تحفيز عملية التعافي الاقتصادي للبلاد، حيث ألقى خطابا بعد أدائه لليمين الدستوري خلال حفل التنصيب الرئاسي جدد فيه الآمال حيال الأوضاع الاقتصادية الحالية، مشددا على اهمية إحداث بعض التعديلات على قانون الضرائب، واتخاذ بعض القرارات الحازمة لخفض تكاليف الرعاية الصحية وتقليص العجز في الميزان التجاري الأميركي. في غضون ذلك، أظهرت المعطيات الاقتصادية الأخيرة تحسنا في التوقعات الخاصة بالنشاط الاقتصادي لمنطقة اليورو، خاصة أن التوجه نحو موازنة الفائض في الدفعات بالإضافة إلى تقلص حجم العجز في الموازنة يشكلان عاملين ايجابيين من الناحية الدورية والهيكلية لليورو. ومن ثم، تمكن اليورو مع نهاية الأسبوع الماضي من تحقيق الأداء الأفضل مقابل سائر العملات الأخرى وخاصة الآسيوية منها، حيث ارتفع اليورو ليصل إلى 1,3479 مقابل الدولار، كما حقق ارتفاعا مقابل الين الياباني بلغ نسبة 4٪. أما الجنيه الاسترليني فقد استمر في أدائه الضعيف خاصة بعد ان صرح محافظ بنك إنجلترا المركزي مارفن كينج بأن تراجع سعر الجنيه من شأنه أن يساعد في إعادة التوازن إلى الاقتصاد البريطاني، حيث تراجع الجنيه إلى 1,5746 مقابل الدولار وسجل التراجع الأكبر له مقابل اليورو خلال ما يفوق العام. وتراجع عدد مطالبات تعويضات البطالة في الولايات المتحدة الأميركية إلى أدنى مستوى له خلال السنوات الخمس الأخيرة، وذلك نظرا للتحسن الحاصل في سوق العمل بالإضافة إلى النمو الاقتصادي الذي تشهده البلاد حاليا بالرغم من أجواء التشاؤم التي تخيم على السوق، فقد تراجع عدد مطالبات تعويضات البطالة بمقدار 5,000 مطالبة هذا الاسبوع وذلك إلى 330,000 مطالبة، وهو ما يمثل تراجعا في العدد المذكور بنسبة 1,5٪ عن الأسبوع الذي سبقه. تجدر الإشارة إلى ان هذا العدد قد أتى دون العدد المتوقع بكثير والذي بلغ 355,000 مطالبة بحسب المحللين الاقتصاديين. وبالنظر إلى الوضع الأوروبي خلال العام السابق، لاحظ «الوطني» ان أوروبا أصبحت افضل حالا مع حلول عام 2013 خاصة أن مخاطر انهيار الاتحاد الأوروبي قد تبددت، إلا أن رئيس بنك Bundesbank حذر من مخاطر الاعتماد على البنك المركزي الأوروبي باعتباره الجهة الوحيدة لإدارة الأزمات، حيث صرح بداية الأسبوع بأنه يجب الحد من مخاطر برنامج إعادة شراء السندات الخاص بالبنك المركزي الأوروبي، محذرا من ان الخطورة الكبرى تكمن في تدني حجم التمويل الذي من شأنه ان يمنع الحوافز المقدمة لعملية الإصلاح النقدي. من جهة أخرى، جاء أداء مؤشر PMI الصناعي الفرنسي ضعيفا بشكل فاق التوقعات خلال شهر يناير حيث تراجع إلى 42,9 بدلا من أن يبلغ حد 44,98 المتوقع، وبعد ان بلغ 44,6 خلال الشهر السابق، وهو ما يشير إلى ان القطاع الصناعي الفرنسي في تراجع مستمر وسريع وبشكل لم يشهد له مثيل منذ بدء الأزمة المالية العالمية، كما يعتبر ذلك دلالة على ان ثاني اكبر اقتصاد في منطقة اليورو يمر حاليا بالركود الاقتصادي. أما أداء مؤشر PMI الصناعي الألماني فقد أتى قويا وبشكل فاق التوقعات حيث بلغ 48,8 مقابل حد 46,8 المتوقع، وبعد ان كان عند 46 خلال الشهر السابق، أما أداء مؤشر PMI لقطاع الخدمات فكان قويا أيضا وبشكل فاق التوقعات حيث بلغ 55,3 بدلا من 52 المتوقع، وارتفع مؤشر IFO الألماني من 102,4 خلال شهر ديسمبر ليصل إلى 104,2 خلال شهر يناير ومتجاوزا التوقعات الاقتصادية بارتفاعه إلى 103,0 فقط. من ناحية أخرى، ارتفع التقييم الحالي لمؤشر IFO إلى 108,0 خلال شهر يناير وذلك مقابل 107,1 خلال الشهر الذي سبقه ومتجاوزا الحد المتوقع عند 107,2، أما التوقعات الخاصة بمؤشر IFO فقد ارتفعت من 97,9 إلى 100,5 ومتجاوزة التوقعات بقليل والتي بلغت 99,0. في غضون ذلك، تراجع الناتج المحلي الاجمالي البريطاني بنسبة 0,3٪ خلال الربع الرابع من عام 2012 بحيث أتى الانكماش الاقتصادي بشكل فاق توقعات المحللين الاقتصاديين، ومقابل ارتفاع بنسبة 0,9٪ الذي تحقق خلال الأشهر الثلاثة السابقة، كما صرح مكتب الاحصاءات الوطني بوجود دلائل على حصول تراجع ملحوظ تبعا لدورة الألعاب الاولمبية التي جرت خلال الربع الثالث من العام الماضي، فقد تراجع الانتاج الصناعي بنسبة 1,8٪.

«اتحاد المصارف» يطالب بالمحافظة على سمعة البنوك المحلية

قال اتحاد مصارف الكويت انه طالع ما تناقلته الصحف المحلية من بعض الآراء التي جرى التعبير عنها تزامنا مع المناقشات حول موضوع اسقاط فوائد القروض للمواطنين، واجتماع اتحاد مصارف الكويت مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة الموقر.

وأشار الاتحاد في بيان صحافي بهذا الخصوص الى أنه حيث ان هذه الآراء تتناول نشاطا مصرفيا له ذاتيته وآليته الخاصة، وتنفذ إلى علاقة البنوك التجارية المحلية مع عملائها، ومن منطلق ادراك الاتحاد لدور هذه البنوك تجاه المجتمع وحرصها على موالاة هذا الدور بما يحقق الصالح العام، فإنه التماسا للموضوعية وبيانا للحقيقة، يود أن يعرض الايضاحات التالية، مؤكدا ان ذلك يتم في تجرد تام ومن دون انحياز لأي جهة ومراعيا للحقائق المهنية والقانونية:

1 ـ ان البنوك المحلية هي مؤسسات تخضع ـ في مزاولتها لأنشطتها ـ لرقابة حصيفة من بنك الكويت المركزي، وتتقيد في عملها بالقواعد القانونية الحاكمة والتعليمات الرقابية ذات الصلة، علاوة على المعايير المتعارف عليها دوليا في علاقاتها مع غيرها من العملاء والمؤسسات المصرفية الإقليمية الأجنبية، ومخالفتها لأي من هذه القواعد والتعليمات والمعايير يجعلها عرضة للجزاءات المنصوص عليها في المادة 85 من القانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والمعدل بالقانون رقم (28) لسنة 2004، وهي جزاءات تحرص البنوك دائما على تجنبها صونا لسمعتها في الداخل وتعزيزا لمصداقيتها في الخارج، علما بأن البنك المركزي يلزم الجهات المخالفة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتصويب تلك المخالفات ورد المنافع التي تكون قد تحصلت عليها نتيجة هذه المخالفات.

2 ـ من غير المناسب الإساءة إلى سمعة القطاع المصرفي من خلال الترويج بأن مبرر المطالبة بإسقاط فوائد القروض هو وجود مخالفات من البنوك لتعليمات البنك المركزي، خاصة أن جميع القروض الاستهلاكية والمقسطة الممنوحة من البنوك قد تمت مراجعتها من قبل جهات محايدة، وعلى الرغم من أن الأعراف الدولية تقضي بمراجعة ما نسبته من 5 الى 10٪ من ملفات القروض لدى البنك، إلا أن المراجعة في عام 2012 تمت بنسبة 50٪.

3 ـ ان البنوك المحلية ليست منزهة عن الأخطاء شأنها في ذلك شأن أي منشأة عامة أو خاصة، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تكون هناك مخالفات وأخطاء تعكس حالات فردية ولكن محاولة إيهام أن المخالفات تعتبر حالة عامة لمحفظة القروض هو ادعاء عار عن الصحة تماما ولا أساس له من الواقع حيث ان أي مخالفات سابقة تم تصحيحها، ولا توجد مخالفات تذكر لدى البنوك في الوقت الحالي، وفي حال حدوث أي مخالفات فلن تتعدى كونها حالات فردية يتم اكتشافها وتصحيحها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تعميمها.

ومن هذه القواعد الالتزام بنسبة الاستقطاع الشهري من الراتب أو الدخل الشهري المستمر للعميل والمحددة في اطار التعديلات التي تم ادخالها على قواعد وأسس منح القروض الاستهلاكية والمقسطة والتي تمت بتاريخ 2008/3/24 بنسبة 40٪ من صافي الراتب للعاملين و30٪ للمتقاعدين.

4 ـ ان البنوك لا تفرض على أحد الاقتراض عنوة، ولا تحمله إليه قسرا، وإنما تقدم القرض إليه تلبية لطلب تقدم به اختيارا، ويتحمل المقترض لذلك تبعة التزامه بموجب عقد هو شريعة عاقديه، وقد كان بصيرا بشروطه وأحكامه، فلا يسوغ أن تكون استجابة البنوك لطلبه ومبادرتها لاستيفاء حاجاته سببا للنعي عليها.

5 ـ ان علاقة البنوك المحلية المقرضة مع عملائها المقترضين، هي علاقة تعاقدية، يختار فيها العميل المقترض ـ بمطلق مشيئته ـ البنك المقرض في سوق تسوده أجواء المنافسة سواء من البنوك العاملة بالسوق المحلي أو شركات الاستثمار العاملة في المجال التمويلي، وتحكم هذه العلاقة الشروط والأحكام التي يرتضيها الطرفان المتعاقدان في إطار القواعد القانونية والتعليمات الرقابية والأعراف المستقرة، وخروج أي من الطرفين عليها يتيح للطرف الآخر أن يلجأ إلى القضاء استعمالا لحقه الدستوري الأصيل في التقاضي.

6 ـ ليس من الإنصاف إطلاقا القول بأن «البنوك انتهكت حقوق المواطنين وتعدت على القانون»، فهذا تعميم مبناه افتراض لم تثبت صحته وإساءة مجحفة لعلاقات قائمة ومطردة بين البنوك المقرضة وعملائها المقترضين.

7 ـ ليس من الصواب أيضا القول بأن «البنوك امتنعت عن تنفيذ أحكام قضائية صدرت لصالح عدد من عملائها»، فهذا بدوره مردود بأن تنفيذ الأحكام القضائية تهيمن عليه الإدارة العامة للتنفيذ التابعة لوزارة العدل وفق الإجراءات والمبادئ الواردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية، وليس للبنوك ولا لغيرها أن تتحلل من هذه الإجراءات والمبادئ أو أن تعفي نفسها من طائلة مخالفتها لها، فلأحكام القضاء المهابة والقول الفصل سواء كانت لصالح البنك أو لصالح العميل.

8 ـ محفظة القروض الاستهلاكية والمقسطة تتسم بالجودة والانتظام، حيث لا تتعدى نسبة إجمالي أرصدة حالات التعثر 1,8٪ من مكونات هذه المحفظة، وهي نسبة تعتبر متدنية جدا بالمقاييس العالمية.

9 ـ هناك مبالغات فيما يتم تداوله من أرقام بشأن أسعار الفائدة التي تفرضها البنوك على القروض الاستهلاكية والمقسطة، وهي بكل تأكيد لا صلة لها بالواقع الفعلي لأسعار الفائدة على هذه القروض، فالبنوك ليست مطلقة الأيدي في تحديد سعر الفائدة على القروض الاستهلاكية والمقسطة، حيث ترتبط الحدود القصوى لها بهامش قدره 3٪ فوق سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي، فإذا كان سعر الخصم حاليا 2٪ فإن الحد الأقصى لسعر الفائدة على هذه القروض لدى البنوك يجب ألا يتجاوز 5٪ سنويا.

10 ـ على الرغم من أن المادة (115) من قانون التجارة تجيز في القروض طويلة الأجل احتساب فائدة مركبة ـ بما تعنيه من تقاضي الفائدة على متجمد الفائدة ـ متى جرت بها القواعد والعادات التجارية، إلا أن البنوك تحتسب فائدة بسيطة على القروض الاستهلاكية المنتظمة السداد، ووفقا للتعديلات التي أدخلها بنك الكويت المركزي في 2008/3/24 فإن الفائدة لا تستقطع مقدما، ويقتصر احتسابها على الرصيد المتناقص من القرض الاستهلاكي أو المقسط.

11 ـ أكد العديد من الأحكام النهائية البائة من مختلف درجات التقاضي أنه لا علاقة للبنك المحلي باقتراض العملاء من بنوك أو جهات خارجية بل إن محكمة التمييز العليا ـ الدائرة التجارية/ 3 ـ انتهت في الطعن بالتمييز رقم 1498 لسنة 2010 الصادر بتاريخ 2011/6/28 إلى تمييز وإلغاء الحكم الاستئنافي رقم 2010/1588 وتأييد حكم محكمة الدرجة الأولى الصادر في الدعوى رقم 2008/793 والذي قضي ـ أي حكم الدرجة الأولى المؤيد بالحكم التمييزي ـ بأن المسؤول الأول والأخير عن الاقتراض من بنكين مختلفين هو المدعي (العميل المقترض).

وترتيبا على ما تقدم من الإيضاحات، أكد اتحاد مصارف الكويت أن النشاط المصرفي هو نشاط شديد الحساسية بطبيعته، وأنه يجب أن يؤخذ دوما في الاعتبار الدور الحيوي للبنوك بحسبانها العصب الرئيسي للاقتصاد الوطني وأداته الفاعلة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وأن هذه البنوك حققت نتائج إيجابية شهد لها الداني والقاصي على الرغم من استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية، داعيا الى ضرورة الحفاظ على سمعة البنوك في السوق المحلية كمطلب جوهري لتعزيز مكانتها في السوق الدولية، حيث ان كليهما لا يجوز التفريط فيه توفيرا للاستقرار الاقتصادي المنشود.

توفيقي: إقبال كبير على مسابقة «بيتك» للإبداع الصحافي

قال نائب مدير إدارة التسويق والعلاقات العامة في «بيتك» سعيد توفيقي ان جائزة «بيتك للإبداع الصحافي» التي تنظم بالتعاون مع جمعية الصحافيين الكويتية تلقى إقبالا كبيرا من الصحافيين يتمثل في الأعداد المتوالية من المتقدمين في مجالات المسابقة المختلفة، الأمر الذي يؤكد نجاحها وما أصبحت تمثله من أهمية لدى الصحافيين كونها المسابقة الأولى من نوعها على المستوى المحلي برعاية مؤسسة مالية، لافتا أنظار المتسابقين إلى أن الموعد الأخير للتقدم للحصول على الجائزة هو 31 من الشهر الجاري. ودعا توفيقي الصحافيين إلى سرعة المبادرة، ومشاركة «بيتك» مفهومة للجائزة حيث يعتبرها بمثابة تكريم وتقدير للصحافة الاقتصادية في الكويت بصرف النظر عن الأسماء الفائزة، وأن «بيتك» يحرص على علاقة متوازنة ومتواصلة مع الجميع، ويتحرى أن تصل الجوائز إلى مستحقيها من خلال إشراف مهني وموضوعي متميز من قبل جمعية الصحافيين الكويتية، منوها في ذلك بالدور الكبير الذي تلعبه الجمعية والذي يعتبر أساسيا في نجاح المسابقة.

سعيد توفيقي

وأضاف بقوله: «ان التفاعل الكبير الذي تلقاه المسابقة من جانب الصحافيين، إضافة إلى كونها الوحيدة التي تهتم بهذا الجانب الذي يعتبر محوريا في الصحافة الكويتية ذات التاريخ المشرف والتي تقوم بدور مؤثر في حركة الاقتصاد الوطني، يجعلنا أكثر حرصا على استمرارها وان تشمل اكبر عدد من الصحافيين، حيث تم خلال الدورات الأربع الماضية تكريم ما يزيد عن 50 صحافيا من مختلف الجرائد».

وتناول توفيقي فروع المسابقة لهذا العام، حيث أعلن أن فروع المسابقة هي: الخبر الصحافي والتحقيق الصحافي والمقال والرأي الصحافي والتحليل الاقتصادي الصحافي، مشيرا إلى أن لكل فرع من هذه الفروع عدد 3 جوائز أي إن إجمالي عدد جوائز المسابقة هو 12 جائزة.

وأوضح أن باب الاشتراك في المسابقة مفتوح أمام كل صحافي اقتصادي يعمل في صحيفة يومية أو مجلة أسبوعية على أن يكون موضوع المشاركة منشورا في الصحف المحلية خلال العام 2012، على ألا تزيد مشاركة الشخص الواحد عن مشاركتين في فروع المسابقة، وذلك لإتاحة الفرصة أمام اكبر عدد من المشاركين، وسيتم الإعلان عن نتائج المسابقة في احتفالية خاصة سيعلن عنها قريبا، مشيرا إلى انه قد خصصت جوائز مالية للفائزين الثلاثة الأوائل في كل فرع من فروع المسابقة وهي كالتالي: 1000 دينار للفائز الأول، 600 دينار للفائز الثاني، و400 دينار للفائز الثالث.

«الغرفة» تثمن جهود الجهات المعنية لإعادة فتح جسر الغزالي بشكل مؤقت

صرح مدير عام غرفة تجارة وصناعة الكويت رباح عبدالرحمن الرباح بأنه ضمن جهود الغرفة واتصالاتها مع كافة الجهات الحكومية المعنية الخاصة بتطوير طريق جمال عبدالناصر الذي أقتضى إغلاق جسر الغزالي لاستكمال المشروع، فقد استجابت وزارة الأشغال لنداءات القطاع الخاص، حيث أعادت فتح جسر الغزالي بشكل مؤقت لحين إيجاد مسارات بديلة لكي تتمكن الوزارة من استكمال تنفيذ برامج تطوير شبكة الطرق وتحديث البنية التحتية في تلك المنطقة، دون التأثير على حركة الشاحنات المتجهة من ميناء الشويخ إلى المخازن.

وأضاف الرباح في تصريح صحافي: جاء ذلك نتيجة جهود مشتركة وسابقة فيما بين لجنة التجارة والنقل المنبثقة عن مجلس إدارة الغرفة وكل من وزارة الأشغال، مؤسسة الموانئ الكويتية، الإدارة العامة للجمارك، الهيئة العامة للصناعة، بلدية الكويت، لجنة متابعة القرارات الأمنية التابعة لمجلس الوزراء، والإدارة العامة للمرور في وزارة الداخلية، مشيرا الى ان تلك الجهات بحثت مع «الغرفة» أفضل الحلول والمقترحات التي من شأنها تخفيف الآثار الناتجة عن إغلاق بعض الطرق الرئيسية المتجهة من وإلى ميناء الشويخ، مؤكدا أن تلك الجهود التنسيقية تعكس تعاون تلك الجهات وقناعتهم بالتشاور المشترك مع القطاع الخاص بشكل مستمر ودائم.

إعلان

عن إجتماع الهيئة الموحدة
لحملة سندات بنك برقان ش.م.ك

بقيمة 100 مليون دينار كويتي
الصادرة بتاريخ 2012/12/27 تستحق في 2022/12/27

يسر مجلس إدارة بنك برقان ش.م.ك دعوة السادة حملة السندات الصادرة عنه بقيمة 100 مليون دينار كويتي بتاريخ 2012/12/27 تستحق في 2022/12/27 لحضور الاجتماع الأول للهيئة الموحدة لحملة السندات المساندة المشار اليها أعلاه طبقاً لنص المادة (202) و(203) من قانون الشركات الكويتي رقم 25 لسنة 2012، وذلك في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الاثنين الموافق 11 فبراير 2013 بمقر المركز الرئيسي لبنك برقان الكائن في شرق – شارع عبدالله الاحمد – الدور 30، وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

1. اعتماد وإقرار عمليات إصدار السندات المساندة الصادرة عن بنك برقان في كافة مراحلها ومطابقتها لأحكام قانون الشركات الكويتي رقم 25 لسنة 2012 والقانون رقم 7 لسنه 2010 الخاص بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية.

2. مناقشة واعتماد نظام الهيئة الموحدة لحملة السندات المساندة الصادرة عن بنك برقان ش.م.ك.

3. انتخاب الممثل القانوني للهيئة الموحدة لحملة السندات وتحديد صلاحياته.

وفى حالة عدم اكتمال النصاب القانوني لصحة انعقاد الاجتماع في التاريخ المذكور، يؤجل الاجتماع إلى انعقاد ثان وذلك في تمام الساعة 11:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 18 فبراير 2013 في نفس المكان المذكور أعلاه.

ماجد عيسى العجيل
رئيس مجلس الإدارة

بنك برقان
BURGAN BANK
أنت دافعنا